

اقتراح القانون الرامي الى ترقية رتباء من حملة الإجازات الجامعية
في المديرية العامة لأمن الدولة من دورة العام ١٩٩٧ الى رتبة ملازم
اعتباراً من تاريخ ٢٠١٥-١-١

المادة الأولى :
خلافاً لأي نص آخر، وبصورة استثنائية يرقي الرتباء من المديرية العامة لأمن الدولة من حملة الإجازات الجامعية من دورة عام ١٩٩٧ الى رتبة ملازم اعتباراً من تاريخ ٢٠١٥-١-١.

المادة الثانية :
يحتفظ الرتباء المذكورين في المادة الأولى من هذا القانون بدرجاتهم.

المادة الثالثة:
يستثنى من أحكام هذا القانون:
- الرتب الذي أحيل على التقاعد قبل ٢٠٢٢-١-١.
- الرتب الذي صدر بحقه حكم قضى بإدانته بجرائم منصوص عنه في المادة ٤٠١ من قانون العقوبات.
- الرتب الذي ما زال قيد الملاحقة لمخالفته احكام المادة ٤٠١ من قانون العقوبات إلى حين صدور حكم نهائي يقضي ببراءته.
- الرتب الذي صدر بحقه حكماً قضائياً قضى بإدانته بجناية أو بجرائم شائن أو بجلب المنفعة لنفسه.
- الرتب الذي ما زال قيد الملاحقة بجناية أو بجرائم شائن أو بجلب المنفعة لنفسه إلى حين صدور حكم نهائي يقضي ببراءته.
- الرتب الذي أحيل أمام المجلس التأديبي لمخالفته احكام المادة ٤٠١ من قانون العقوبات أو بجناية أو بجرائم شائن وعوقب.

المادة الرابعة:
يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

٦٩٣/٢
بيروت فيه:

الأسباب الموجبة

إن الأسباب التي تدفع باتجاه اقتراح قانون ترقية هؤلاء الرتباء من حملة الإجازات الجامعية في المديرية العامة لأمن الدولة من دورة العام ١٩٩٧ فقط وعلى وجه التحديد، تتلخص بالغبن الذي تعرض له هؤلاء، بسبب تأخيرهم في الترقية خلافاً للقانون (تارة عبر قيام الإدارة بفتح دورات ترقية بشروط مخالفة للقانون وطوراً بالامتناع عن فتح دورات ترقية..) الأمر الذي حرّمهم من المشاركة في مبارأة ترقية رتباء إلى رتبة ملازم طيلة فترة خدمتهم المستمرة والتي بلغت الخمسة والعشرون عاماً. ان عناصر الدورة ١٩٩٧ تطوعوا في المديرية العامة لأمن الدولة بصفة مأموري متّمرن، خلال شهر ايلول ١٩٩٧ وتدرجوا في الترقية على الشكل التالي (ملحق رقم (١) حول سلم الترقية وملحق رقم (٢) حول الخل في الترقية بين القانون والتطبيق):

- إلى رتبة عريف بتاريخ ٢٠٠١-١-١ (بموجب القرار رقم ٤٠٩ تاريخ ٤٠٠٠-١٢-٥).
 - إلى رتبة رقيب بتاريخ ٢٠٠٥-١-١ (بموجب القرار رقم ٦٠٨ تاريخ ٦٠٠٤-١٢-١٤) بعد تأخير منتهٍ عام.
 - إلى رتبة رقيب أول بتاريخ ٢٠٠٦-١-١ (بموجب القرار رقم ٧٣٥ تاريخ ٢٠٠٥-١٢-٥) بعد الاستفادة من شهادة البكالوريا التعليمية التي تمنح المرشح الحائز عليها اقدمية سنة.
 - إلى رتبة معاون بتاريخ ٢٠١٣-٩-١ (بموجب القرار رقم ٨٠٧ تاريخ ٢٠١٣-٨-٢٠) بعد تأخير منتهٍ سبع سنوات وتسعة أشهر وذلك في مخالفة صريحة وفاضحة لنظام الترقية في المديرية العامة والقاضي بتحديد شروط القدم للترقية لرتبة معاون وهي ثلاثة سنوات في رتبة رقيب أول.
 - إلى رتبة معاون أول بتاريخ ٢٠١٦-٧-١ (بموجب القرار رقم ٣٤٨ تاريخ ٢٠١٦-٥-٢٣) بعد تأخير منتهٍ سنة.
 - إلى رتبة مؤهل بتاريخ ٢٠١٩-١-١ (بموجب القرار رقم ١٧٩٢ تاريخ ٢٠١٨-١١-٣٠).
 - إلى رتبة مؤهل أول بتاريخ ٢٠٢١-١-١ (بموجب القرار رقم ١٩٧٨ تاريخ ٢٠٢٠-١٢-١٨).
- حددت المادة ٦٨ من القانون ١٧ تاريخ ٦-٩-١٩٩٠، أصول ترقية الرتباء الذين هم من رتبة معاون على الأقل لقبول ترشيحهم لرتبة ملازم، الشروط التالية:
- * ان يكونوا برتبة معاون على الأقل وان تكون مضت المدات الآتية على الأقل على بلوغهم هذه الرتبة:
- سنة واحدة لحملة الإجازة اللبنانية في الحقوق.
 - ثلاث سنوات لحملة البكالوريا اللبنانية - القسم الثاني او ما يعادلها رسمياً او البكالوريا الفنية.
 - ست سنوات لحملة الشهادة التكميلية او ما يعادلها رسمياً او التكميلية الفنية.
 - سبع سنوات لسائر المرشحين.
- * ان لا يكونوا قد تجاوزوا سن الخامسة والأربعين في ٣١ كانون الاول من سنة الترشيح .

تتمتع المديرية العامة لأمن الدولة بسلطة استثنائية في الإعلان عن إجراء مبارأة للترقية إلى رتبة ملازم، ولا تُقدم على الإعلان عن مثل هذه المبارأة إلا كل عشر سنوات على الأقل تقريباً، ولما

كانت المادة ٦٨ من القانون المذكور أعلاه قد حددت رتبة معاون على الأقل وبنسبة ضئيلة ٢٠٪ من عديد الضباط المحقق، ومن الشروط المفروضة أيضاً للاشتراك في هذه المبارأة أن يكون الرتبip دون الخامسة والأربعين من عمره، حيث يستنتج منه أن الرتبip لا تتشكل أمامه إلا فرصة واحدة لتحقيق طموحاته بالترفع إلى فئة الضباط، عكس ما يجري في قيادة الجيش التي تعلن عن إجراء مبارأة للترقية إلى رتبة ملازم كل سنة تقريباً، الامر الذي يزيد كثيراً من فرص تأهيل الرتبip في الجيش اللبناني إلى رتبة ملازم، مما يحدث تفاوتاً في الرتبة والمستوى الاجتماعي بين رفاق السلاح في الجيش اللبناني من جهة والمديرية العامة لأمن الدولة والمديريات الامنية من جهة أخرى والذين لديهم نفس المؤهلات.

اعلنت المديرية العامة لأمن الدولة عن ثلاثة مباريات لترقية رتباء إلى رتبة ملازم، الاولى عام ٢٠٠١ (تم ترقية ١٣ رتبip إلى رتبة ملازم عام ٢٠٠٣)، الدورة الثانية خلال العام ٢٠١١ (لم يكتب لها الاستمرارية وتم الغائبة) أما الدورة الثالثة فقد اعلن عنها خلال آب ٢٠٢٢ وخلال هذه المباريات الثلاث لم يتتسن لربداء دوره ١٩٩٧، الحق بالمشاركة بها لعدم انطباق الشروط عليهم (عام ٢٠٠١ كان جميع عناصر الدورة في رتبة عريف/ عام ٢٠١١ كان عناصر الدورة في رتبة رقيب اول بفعل امتياز الادارة عن ترقيتهم حينها) اما عام ٢٠٢٢ كان جميع عناصر الدورة قد تخطوا شرط العمر الذي هو ٤٥ عاماً كحد اقصى).

ان المديرية العامة لأمن الدولة ومنذ العام ٢٠٠٣ (تاريخ ترقية ربداء إلى ملازم) وحتى تاريخه ٢٠٢٢، طوّعت في المدرسة الحربية ما يقارب المئة ضابط، ونقلت الى عديد من الضباط من الجيش اللبناني، الامر الذي كان يمكنها من ترقية ربباء (٢٠٪ من العديد المحقق) منذ اعوام سابقة (عام ٢٠١٥ على سبيل المثال على اعتبار انه في ١٣-٩-٢٠١٣ تم ترقية العديد من الربباء من عناصر دورة ١٩٩٧ الى رتبة معاون منذ ١٣-٩-٢٠٢٢) وبالتالي لو قامت المديرية حينها بفتح مبارأة لكانت أفسحت المجال امام عناصر دورة ١٩٩٧ للاستفادة من الفرصة والتعويض عليهم من الغبن الذي لحق بهم.

ان اعلان المديرية العامة لأمن الدولة خلال آب ٢٠٢٢ عن مبارأة لترقية ربباء إلى رتبة ملازم، يؤكد حاجتها الى الضباط الذين سيجري ترقيتهم، الا ان هذا الاعلان يأتي بعد سقوط شرط العمر عن كافة عناصر دورة ١٩٩٧ ، يرسم علامات استفهام ، خاصة ان عناصر دورة ١٩٩٧ من حملة الاجازات من المشهود لهم في عملهم، وأن معظم الربباء من حملة الاجازات في المديريات الامنية الاخرى (قوى امن ، امن عام ...) نالوا فرصتهم من المشاركة في مبارأة ترقية ربباء إلى رتبة ملازم ومن فاته الامر فقد تم إنصافه عبر قوانين جرى إقرارها وأخراها القوانين التي صدرت وعملت على تسوية أوضاع ربباء من قوى الامن الداخلي (مرسوم ١٩٧٤١ تاريخ ٢٠٢٢-٧-٢٥) (٢٠٢٢-٧-٢٥) والامن العام (المرسومان ٩٧٤٩ و ٩٧٥٠ تاريخ ٢٠٢٢-٧-٢٥) ، كما ان الربباء الحاليين الذين تطبق عليهم شروط المبارأة المعلن عنها خلال آب ٢٠٢٢، هم من الدورات التي جرى تطبيقها بعد العام ٢٠١٠ ولا يتجاوز معدل اعمارهم الثلاثين عاماً (أقل من ٣٠ عاماً) وبالتالي لا تزال الفرصة سانحة امامهم للاستفادة من مباريات لاحقة في الاعوام القادمة.

تنص المادة الثانية عشرة من الدستور على أنه " لكل لبناني الحق في تولي الوظائف العامة ولا ميزة لأحد على الآخر إلا من حيث الاستحقاق والجدارة حسب الشروط التي ينص عليها القانون" وانطلاقاً من هذا المبدأ الدستوري، يتوجب على الادارة منح الفرصة لموظفيها للمشاركة في هذه المباريات ضمن الاطر القانونية، فلا يعقل حرمان الموظف من فرصته بسبب تدبير اداري (تأخير او

سليمان
حسين

الامتناع عن الترقية) وحرمانه من حقه في المشاركة في أي من المباريات التي تستدعي وضعاً وظيفياً معيناً كما هي الحال في مباريات ترقية الرتباء إلى رتبة ملازم.
ان مبادئ العدالة والإنصاف، إن على مستوى المساواة بين عناصر الأجهزة الأمنية كافة أو على مستوى المساواة بين عناصر المديرية العامة لأمن الدولة، يستدعي الدعوة إلى انصاف رتباء دورة ١٩٩٧ من حملة الإجازات في المديرية العامة لأمن الدولة، والعمل على رفع الظلم الذي لحق بهم تلافياً للخلال الفاضح في السلم الوظيفي حيث أن هناك عناصر من تمت لهم الفرصة بالمشاركة في المباراة الحالية ٢٠٢٢ سيصبحون رؤساء على من كانوا رؤساء لهم في وقت من الأوقات، كما ان مجموع هؤلاء الرتباء ٢١ رتبة.

انطلاقاً من ذكر، وفي سبيل الانصاف جراء الغبن الذي لحق ببعض الرتباء نتيجة القرارات التي اتخذتها او امتنعت عن اتخاذها المديرية العامة لأمن الدولة طيلة فترة خدمة هؤلاء العناصر وحرمتهم من المشاركة في مباراة الترقية، نتقدم باقتراح القانون هذا آملين مناقشته وإقراره.

بيروت فيه:

سليمان سليمان

ملحق رقم (١)

سلم الترقىات لعناصر الدورة ١٩٩٧ في المديرية العامة لأمن الدولة

* بتاريخ ١٩٩٧-٩-١٥ توقيع عقود التطوع وبده دورة التنشئة في معهد الوروار التابع للمديرية العامة لقوى الامن الداخلي.

* بتاريخ ٢٠٠١-١-١ الترقية الى رتبة عريف بموجب القرار رقم ٤٠٩ تاريخ ٢٠٠٠-١٢-٥ وذلك طبقاً لنظام الترقية في المديرية والقاضي بتحديد شروط القدم للترقية لرتبة عريف طبقاً للتالي :

لرتبة عريف : ثلاثة سنوات في رتبتي مأمور متمن ومامور.

* بتاريخ ٢٠٠٥-١-١ الترقية الى رتبة رقيب بموجب القرار رقم ٦٠٨ تاريخ ٢٠٠٤-١٢-١٤ مع العلم انه كان يحق لنا الترقية لرتبة رقيب اعتباراً من الاول من العام ٢٠٠٤ وذلك بعد ان اصدرت المديرية العامة مذكرة خدمة فرضت بموجبها على المرشحين للترقية لرتبة رقيب ان يكون قد مضى على وجودهم برتبة عريف ست سنوات وذلك في مخالفة صريحة للقانون ١٧ تاريخ ١٩٩٠-٩-٦ الذي ينظم الترقىات في المديرية العامة لأمن الدولة والقاضي بتحديد شروط القدم للترقية لرتبة رقيب طبقاً للتالي :

لرتبة رقيب : ثلاثة سنوات في رتبة عريف.

* بتاريخ ٢٠٠٦-١-١ الترقية الى رتبة رقيب اول بموجب القرار رقم ٧٣٥ تاريخ ٢٠٠٥-١٢-٥ وذلك بعد الاستفادة من شهادة البكالوريا التعليمية التي تمنح المرشح الحائز عليها اقدمية سنة وذلك استناداً لنظام الترقية في المديرية والقاضي بتحديد شروط القدم للترقية لرتبة رقيب اول طبقاً للتالي :

لرتبة رقيب اول: سنتان في رتبة رقيب، او ثلاثة سنوات في رتبة رقيب متمن.

* بتاريخ ٢٠١٣-٩-١ الترقية الى رتبة معاون بموجب القرار رقم ٨٠٧ تاريخ ٢٠١٣-٨-٢٠ وذلك بعض ان امضى سبع سنوات وتسعه اشهر في رتبة رقيب اول وذلك في مخالفة صريحة وفاضحة لنظام الترقية في المديرية العامة والقاضي بتحديد شروط القدم للترقية لرتبة معاون طبقاً للتالي :

لرتبة معاون: ثلاثة سنوات في رتبة رقيب اول.

* بتاريخ ٢٠١٦-٧-١ الترقية الى رتبة معاون اول بموجب القرار رقم ٣٤٨ تاريخ ٢٠١٦-٥-٢٣ وذلك بعد ان امضى ثلاثة سنوات في رتبة معاون وذلك في مخالفة صريحة وفاضحة لنظام الترقية في المديرية العامة والقاضي بتحديد شروط القدم للترقية لرتبة معاون اول طبقاً للتالي:

لرتبة معاون اول: سنتان في رتبة معاون.

* بتاريخ ٢٠١٩-١-١ الترقية الى رتبة مؤهل بموجب القرار رقم ١٧٩٢ تاريخ ٢٠١٨-١١-٣٠ وذلك بعد ان امضى سنتان ونصف في رتبة معاون اول.

* بتاريخ ٢٠٢١-١-١ الترقية الى رتبة مؤهل اول بموجب القرار رقم ١٩٧٨ تاريخ ٢٠٢٠-١٢-١٨ وذلك طبقاً لنظام الترقية في المديرية والقاضي بتحديد شروط القدم للترقية لرتبة مؤهل اول طبقاً للتالي:

لرتبة مؤهل اول : سنتان من رتبة مؤهل.

سليمان بن عبد الله

حسين العجمي

ملحق رقم (٢)

جدول مقارنة بين الحق بالترقية طبقاً للقانون وما كان يجري على أرض الواقع

وفي قراءة متأنية لحقوق هؤلاء العناصر في الترقية الصحيحة دون إغفال حقوقهم من شأنها أن يكون هؤلاء العناصر برتيبة مؤهل أول منذ أوائل عام ٢٠١٥ طبقاً لل التالي :

الترقية في الواقع	الحق بالترقية طبقاً للقانون	السنة	م
	تاريخ التطوع		
	١٩٩٧-٧-١		١
	١٩٩٨-١-١		٢
	١٩٩٩-١-١		٣
رقي جزء من الدورة لرتبة عريف	ترقية لرتبة عريف	٢٠٠٠-١-١	٤
	=====	٢٠٠١-١-١	٥
	=====	٢٠٠٢-١-١	٦
	ترقية لرتبة رقيب	٢٠٠٣-١-١	٧
	=====	٢٠٠٤-١-١	٨
رقي جزء من الدورة لرتبة رقيب اول	ترقية لرتبة رقيب اول	٢٠٠٥-١-١	٩
رقي جزء من الدورة لرتبة رقيب اول بعد الاستفادة من شهادة البكالوريا	=====	٢٠٠٦-١-١	١٠
	=====	٢٠٠٧-١-١	١١
	ترقية لرتبة معاون	٢٠٠٨-١-١	١٢
	=====	٢٠٠٩-١-١	١٣
	ترقية لرتبة معاون اول	٢٠١٠-١-١	١٤
	=====	٢٠١١-١-١	١٥
	=====	٢٠١٢-١-١	١٦
رقي جزء من الدورة لرتبة معاون في ٢٠١٣-٩-١	ترقية لرتبة مؤهل	٢٠١٣-١-١	١٧
	=====	٢٠١٤-١-١	١٨
	ترقية لرتبة مؤهل اول	٢٠١٥-١-١	١٩
رقي جزء من الدورة لرتبة معاون اول في ٢٠١٦-٧-١	=====	٢٠١٦-١-١	٢٠
	=====	٢٠١٧-١-١	٢١
	=====	٢٠١٨-١-١	٢٢
رقي جزء من الدورة لرتبة مؤهل في ٢٠١٩-١-١	=====	٢٠١٩-١-١	٢٣
	=====	٢٠٢٠-١-١	٢٤
رقي جزء من الدورة لرتبة مؤهل اول في ٢٠٢١-١-١	=====	٢٠٢١-١-١	٢٥

Handwritten signatures in Arabic, likely signatures of officials or witnesses, are placed at the bottom right of the table.